في أي عصر تعيش مصر؟

للدكتور محمد البهي قرقر

لكل عصر من عصور التاريخ التي حصل فيها انقلاب تطوري للشعوب والعقل الانساني على العموم، طابع خاص يتميز به عن غيره. ومن أهم تلك العصور التي كان لها حدث تاريخي عظيم في ذلك الانقلاب وخصوصاً في نشأة الدول وتطور النظم الحكومية عصر القرون الوسطى والعصر الحديث.

فالاستبداد أي قيام طائفة بينها بالحكم في الرعية وادعاؤها أنها وحدها هي التي تصلح للحكومة والمختارة للسيادة - ظاهرة من الظواهر التي تكوّن طابع عصر القرون الوسطى. فهذه الطائفة كانت ممثلة في رجال الكنيسة، وكان مصدر اختيارها على حسب زعمها هو الله، وحكومتها تعرف في التاريخ السياسي بال Hierarchie

وهناك ظاهرة أخرى لا تقل عن سابقتها شأناً في تكوين هذا الطابع، وهي ظاهرة التمسك بالنصوص القانونية والجمود في تنفيذها ولو كان في ذلك التضحية بالمصالح الحيوية للرعية وعدم التمشي مع ما تتطلبه العدالة العامة التي هي الغرض المقصود من أي قانون وضعي أو مصبوغ بالصبغة الدينية، وهذه الظاهرة تعرف في تاريخ التطور العقلي بال Dogmatismus

وكون تلك النصوص في هذا الوقت كانت لها صبغة دينية لا يغير من قيمة هذه الظاهرة ولا من كنهها وهي التمسك بالنصوص القانونية من حيث هي نصوص، كما أن كون الطائفة الحاكمة كانت من القساوسة وأرباب الكنيسة لا يبدل من حقيقة الظاهرة الأولى وهي أن الحكم كان استبداديا، إذ انصاف الطائفة التي حكمت والنصوص القانونية التي سادت في هذا العصر بالوصف الديني لا يدل إلا على مصدر حكم السلطة التنفيذية، وإلا على مصدر التشريع، كما أن الوصف بالديمقراطية في العصر الحديث لا يعين أكثر من أن مصدر الأمرين جميعاً هو الأمة. أما كون القانون في ذاته أو الحكومة في نفسها عادلة أو غير عادلة فليس بضروري أن يكون مرتبطا ارتباطا تاماً بالمصدر، وإنما هو شيء آخر سبيل معرفته الناحية العملية في الحياة الانسانية، وكونه طبق مصالح الأغلبية من الرعية أو ليس على وفقها. فقد يكون مصدر الحكم جمعياً، وهو الأمة مثلا في الحكم الديمقراطي والذي هو مظنة العدل، ومع ذلك لا يكون طبق مصلحة السواد الأعظم من الشعب؛ وقد يكون فرديا كما في الحكومة الاستبدادية والتي هي مظنة الجور، وبالرغم من هذا يكون وفق ما تتطلبه المصلحة العامة في الأمة، إذ الواقع أنه في الحكم الديمقراطي قد لا تمثل الحكومة في أسلوب الحكم رأي الأكثرية وإنما تمثل قوة الزعيم الشخصية التي تمكنه من الاستيلاء على نفوس الأغلبية، أو الضعف النفسي للأغلبية الذي يجعل قيادها سهلا والتحكم فيها أمراً هيناً

وسواء اعتمدت تلك الطائفة حقاً في حكومتها وفي تعلقها بالنصوص القانونية على المبادىء الصحيحة للدين المسيحي أم على تعاليم الكنيسة [1] أي تعاليم تلك الهيئة التي تمكنت باسم الدين وهو هو دائما الوسيلة القوية في تملك الشعور الانساني، من سيادة ارستقراطية دامت مدة طويلة، سواء أكان هذا أو ذاك فذلك بحث آخر خارج عما أريده هنا.

وهناك أيضاً ظاهرة ثالثة كانت أيضاً من مكوّنات طابع عصر القرون الوسطى، وهي اتجاه التعليم نحو الناحية الدولية International وغايته التي كانت تقصد إلى الانسانية المحضة Homanität. وربما نشأت هذه الظاهرة من تلون الحكم والنصوص القانونية بلون ديني في ذلك الوقت، لأن الدين لا يعرف جنساً من البشر بعينه ولا يقصد إلى تهذيب أمة لكونها أمة مخصوصة، وإنما لكونها جماعة إنسانية، ولعلها كانت نتيجة لرغبة تحقيق الفكرة الامبراطورية للكنيسة. وتحقيق مثل هذه الفكرة يتأثر تأثراً سلبياً بالدعاية لمبدأ التعليم القومي

فالأمة الانكليزية مثلاً في العصر الحديث — وكذا كل أمة لها سياسة استعمارية عالية — تعلم [2] الناشئة فيها سياسة الحكم الامبراطوري والعمل لأداء «رسالة» إنجلترا في الامبراطورية

---

(١) يؤيد هذا الرأي الفيلسوف الألماني هيجل Hegel في كتابه فلسفة التاريخ صفحة ٤٠٧ — ٤٢٨ طبعة Reklem في ليبتج Plilosoplie den Leschichte

(٢) للاستاذ Von Weise العالم الألماني تقرير عن حالة التعليم في انجلترا نشرته إحدى جرائد ألمانيا الكبرى Femdenllatt في الأعداد التي صدرت من تاريخ ١٢ يونية ١٩٣٧ — ١٧ منه تحت عنوان :

Eryiehmg zur Lady, Erzielung zum Jentleman

وخلاصة التقرير أن انجلترا تعتبر أشد الأمم تعصبا في التربية القومية والنزعة الجنسية.

الانكليزية على يد رجال الشعب الانكليزى وحدهم ، وهى تربية قومية محضة ، ولكنها فى الوقت نفسه تعلن خارج بلادها وفى حدود امبراطوريتها تأييد التعليم الدولى وأن الغاية منه بلوغ الكمال فى الانسانية ، لأن ذلك من الوسائل السلمية لضمان بقاء الاستعمار وضغط الشعور القومي فى البلاد الخاضعة لها من طريق ظاهرة المحبة والاخلاص

أما القانون الخلقي لهذا العصر فكان العمل للسلام الانساني والاعتراف لكل من القوى والضعيف والمفكر والأبله وغير هؤلاء من نوعى الانسان بالتمتع بالحياة كاملة على حد سواء . وربما كان ذلك نظريا فقط لأن حوادث التعذيب التى تنسب إلى الجهة العليا يومئذ أى إلى الكنيسة ضد العلماء يصح أن تكون دليلاً على أن السلام الذى كان يعترف به كمبدأ خلقى كان يقصد به عدم إثارة أي نزاع ضد الطائفة الحاكمة وهى الطائفة المنتخبة من الله والموكلة بأمره فى الخلق

وهكذا اليوم مثلاً دعوة السلام التى تُقرر كمبدأ سياسي دولى والتى تذيعها جمعية عصبة الأمم فى كل يوم وكل مناسبة ليست إلا أمراً نظريا يقصد منه ترك القوى يتمتع بسيادته على الأمم الضعيفة فى أكبر قسط من الراحة وهناءة البال دون أن تزعجه مطالبها القومية ورغبتها في الاستقلال بالسيادة .

والعصر الحاضر يتمتع بطابع مخصوص تنم عنه جملة ظواهر تكاد تكون على الضد من الظواهر السابقة

فالديمقراطية ، أى كون الشعب هو الذي يباشر حكم نفسه بالأسلوب الذى يختاره : بالأسلوب البرلمانى أو الشيوعى أو الفاشستى تكوّن جزءا كبيراً من هذا الطابع

كذلك سياسة الواقع Politik der Realitīt ومراعاة المصالح القومية Interense nationale ظاهرة أخرى لهذا العصر . وقد تكون هي وحدها محور المشاكل الدولية اليوم ، والسبب الرئيسى فى شل عصبة الأمم وإظهارها بالمظهر الخيالى الذى يتضاءل أمام الحقيقة ، فضلا عن أنها منذ خلقت لم تكن إلا حلماً لذيذاً للأمم الضعيفة ، وستاراً ولكنه شفاف ، يكشف دائماً عن مقاصد القوى وسياسته ذات الوجهين

ولعل من سياسة الواقع واتباعها رفض نظرية التعليم الدولى وبناءه على الأسس القومية وتوجيهه نحو الصالح الوطنى ، واستبدال الغرض «الوطنى» بالآخر الانسانى . وهذه ظاهرة أخرى توضح طابع هذا العصر

أما قاعدته الخلقية فهى تحقيق مبدأ تنازع البقاء والاعتراف بأن الصالح للحياة هو القوى والأصلح المنتج . ولعل الايمان بهذه القضية الخلقية نتيجة للشعور الوطنى الذى ساد الأمم والدويلات ، وتمكن من نفوس الجماعات البشرية المختلفة فى الجنس والعادات واللغة . فإحساس كل أمة بوجوب استقلالها وخضوعها لسيادتها الذاتية فحسب أذكى قوة النضال فيها وحفظها من التوزع داخل الأمة فى مكافحة الأحزاب السياسية الوطنية بعضها بعضاً ثم صوبها نحو الخارج : أي أن كل أمة وجهت قوة الكفاح نحو الأمم الأخرى دفعاً لما عساه أن يحدث من خطر يذهب بسيادتها الذاتية . ومن النتائج الضرورية للكفاح بقاء القوى واستمرار تمتعه بالحياة . وهو حادث طبيعي ؛ غير أنه أخذ فى العصر الحديث صفة خلقية[1] ونال استحساناً عقلياً وتأييداً عملياً ، وهذا هو الذى جعل تلك القضية الخلقية من مميزات هذا العصر

أما الدعوة إلى السلام العالمي الذى ينادى به نظام جنيف ، والذى ربما يتنافى فى الظاهر مع إقرار مبدأ تنازع البقاء إقراراً خلقيا ، فهى دعوة مدخولة وأقرب إلى الخديعة منها إلى نداء إنسانى عام يرجى من ورائه سعادة الجماعة البشرية ، لأن القائم بها يفهم من السلام العالمي ترك النائم في أحلامه واستسلام الضعيف لضعفه واستمرار المستعمر فى إذلاله ، بينما هو يمثل لديهم جميعاً دور الحكم الذى اختير للفصل من خالق العالم

تلك مظاهر العصرين ومنها يتكوّن طابعهما . فإذا نظرنا الآن إلى مصر ، إلى مركز النص القانونى وقيمته فيها ، وإلى نظامها الحكومى ، وإلى المبدأ الخلقى للسياسة العملية فيها ، وأخيراً إلى مبدأ التعليم واتجاهه ، إذا نظرنا إلى كل هذا فهل يمكننا أن نظفر بحكم قطعي على طابع الحياة فيها ؟ وهل يتهيأ لنا بصفة حاسمة أن نقول إن مصر تعيش فى وقتنا الحاضر ، أو فى عصر القرون الوسطى ، أو أنها لا تعيش فى كليهما ؟ وإذن فى أى عصر تعيش هي ؟

لنسترجع هذه الظواهر واحدة واحدة ونستعرضها فى مصر حتى يكون الحكم نتيجة صحيحة لمقدماته

(١) رأى الفيلسوف نيتشه فى كتابه Wille zur Nacht

أليست الـ Dogma والمبالغة فى تقديس القانون من حيث هو « نص » قانونى فقط هى التى تحمل على أن يقوم برياسة الوظائف الفنية الكبرى التى تحتاج إلى تخصص وخبرة تامة فى الفن كوظائف الصحة والتجارة والاقتصاد والمعارف ... — رجال كل مؤهلاتهم أنهم درسوا القانون الجنائى أو القانون المدنى أو الدولى مثلاً ؟ أليس شأن هؤلاء كشأن القساوسة فى العصور الوسطى الذين ولوا الوظائف المدنية الفنيـة وليس لهم مؤهلات إلا أنهم من رجال الكنيسة ومدرسة القانون الدينى ؟

لماذا هذا الظلم وهذا الاجحاف الذى يصيب الفلاح سنوات وسنوات بسبب قانون تحريم تعديل ضريبة الأطيان قبل مضى ثلاثين سنة على وضعها أو تعديلها ؟ أهذا شىء آخر غير التمسك بالنص القانونى وإن ذهبت مصالح الشعب الحيوية ضحية ونُفِّذ الظلم في صورة « مشروعة » ، فى صورة قانون ؟

لماذا تُترك « العقبة [1] القانونية » تتحكم فى إنجاز مشروع مجلس المعارف الأعلى وهو المجلس الفنى فى أمور التعليم وفى سياسة البلاد الثقافية سنوات عدة ولو سادت مع ذلك الفوضى فى تعديل برامج التعليم وذهب وقت الرئيس ، الرجل « القانونى » الذى يجب أن يكون وقته خالصاً لمصالح الأمة فى دراسة تكميلية فنية شخصية أى دراسة شئون التربية التى لاتفنيه عنها شيئاً دراسته القانونية ؟ أهذا أمر آخر غير التمسك بالنصوص القانونية من حيث هى نصوص فقط ؟

لماذا يضحى بالكفايات الشخصية في العمـل الحكومى ؟ ولماذا يسود هـذا القانون البيروقراطى قانون الوظائف الأوتوماتيك الذى يجعل المكافأة بالعلاوات على مدة الخدمة لاعلى نوعها ؟ وربما يقال إنه قانون عادل لأنه يحرم طريق الاستثناء ؛ ولكن لم لا تكون قاعدة الاستثناء هي الكفاية بدل المحسوبية ؟ ولم لا تجعل الجدارة الشخصية مع مراعاة الأقدمية بعض المراعاة مبدأ للترقية المادية ؟ أمن عدل القانون أن يحرم على الناس استخدام مواهبهم الشخصية فى المصالح العامة ؟ أمن عدله أيضاً أن يكوّن من جماعات الانسان آلات أوتوماتيكية ، أومن عدله أن يشجع الكسل ويعترف له باستحسان شرعى ؟ أم ذلك كله هو التمسك بنص القانون من حيث هو نص فحسب ؟

لماذا يقدم رجل [1] إدارى — وكذا كل رجل صاحب نبوغ خاص يحمله دائما على استقلاله فى تفكيره ويهيىء له نضوجاً خاصاً فى قوة التمييز بين العمل للمصلحة والطاعة « للنص » القانوني — من كبار رجالات مصر المصلحين الذين هم ثروة الأمة وذخيرتها إلى المحاكمة أمام هيئة عليا بحجة أنه نفذ إصلاحاً قبل تسلمه الرد بالموافقة من الوزارة المسئولة ؟ أيقدم مصلح للمحاكمة لأنه حول مستنقعاً كبيراً كاد يقضى على سكان عاصمة إقليم من أهم أقاليم الوجه البحرى إلى متنزه عام وشيد عليه معهداً للثقافة العقلية : مكتبة البلدية بدمنهور ، وداراً أخرى لتلك الغاية على طراز آخر : سينما البلدية ، وملعباً رياضياً لتقوية أجسام الشبيبة ومساعدتها على التمتع بالصحة فى الشباب والشيخوخة ، كل ذلك فى زمن وجيز وبإرادة نافذة ؟ أيقدم للمحاكمة لأنه عطف على الفلاح واعترف بنصيبه فى الحياة وباشتراكه فى معنى الإنسانية وبمركزه فى الانتاج الاقتصادى لمصر فاستعمل معه أسلوب اللين فى تحصيل الضرائب التي يدفعها للموظف الحاكم وفى الواقع لخادمه الذي يجب أن يكون تحت تصرفه ولمصلحته فى كل لحظة وبكل عناية ؟

ما ذنبه إذا كانت الجبهة العليا الحاكمة تجرى فى تنفيذها للمشروعات على أسلوب بيروقراطي وتتمسك « بنص » قانونى كم ذهبت مصالح حيوية ضحية له . وكم دام إنجاز بعض المشروعات الهامة سنوات طويلة وقد كان لا يستغرق أكثر من أشهر معدودة لو فهمت الروح القانونية . أليست فكرة معاقبة رجال الإصلاح على هذا النحو هى فكرة الكنيسة فى القرون الوسطى ضد من كان يريد أن يحكم عقله مرة ما فى فهم النصوص القانونية ؟

هل يفهم الانسان شيئاً آخر سوى تحكم النص القانونى وحده إذا عرف أن أحد الكنستبلات المالطيين فى بوليس الأسكندرية أعيد للخدمة ثانية بعد عزله وفقاً لنص المعاهدة ، لأنه تجنس بالجنسية المصرية ؟ إنى أعرف رجلين من الأرمن هنا فى هامبورج تجنسا بالجنسية المصرية . أنا لم أدهش من شعور أحدهما يوم قابلنى فى سنة ١٩٣٥ فى وقت اشتدت فيه حركة الطلبة بالقاهرة للحصول على غرض شريف : للحصول على دستور سنة ١٩٢٣ . إنه لم

(١) تحت هذا العنوان نشرت جريدة الاهرام في أحد أعدادها فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٧ أن سبب التأخير فى انجاز مشروع مجلس المعارف الأعلى هو عقبة تتلخص فى أن مجلس الشيوخ وافق فى سنة ١٩٢٣ على المشروع بينما مجلس النواب لم يوافق عليه للآن ، وتتعبد أى قانون مرهون بتصديق المجلسين معاً

(١) صاحب السعادة الاستاذ عبد السلام الشاذلي باشا

يستح أن يجرح عاطفتي الوطنية إذ يفاجئني بقوله : ماذا يقصد هؤلاء الطلاب أولاد العرب من حركتهم هـذه ؟ ألا يستحون من مطالبة بريطانيا بالتخلي عن حكم مصر ؟ ألم يفهموا للآن أنها تمدنهم وتحد من همجيتهم ؟ لم أدهش حقاً لهذا لأني أعلم أن تجنسه بالجنسية المصرية لا يمكن أن يكيف شعوره بكيفية مصرية مهما حاول ذلك ، كما لم أدهش منه يوم قابلني هو بعينه في شهر يونيه الماضي وجعل يردد لي حبه وتعلقه بمصر وفخره أنه يحمل على صدره العلم المصري ، لأني أعلم أيضاً أنه يستتر وراء هذا العلم من مطاردة بعض أفراد النازي هنا له ، لأن سحنته يهودية ولأنه هو وأخاه من التجار الأجانب الذين هم تحت مراقبة البوليس لسوء سمعتهم الأخلاقية واتباع حيل اليهود الدنيئة في كسب الربح

ولو سوّغ التجنس بالجنسية المصرية لهذا المتمصر حقوقاً أخرى سياسية لما كان ينبغي أن يجيز له مباشرة عمل متصل بنظام الأمة الداخلي ، ولكنه « النص » القانوني الذي لا يفرق بين مصري ومتمصر له من الطبائع النفسية وطرق التفكير ما يبعده أشد البعد عن طبيعة المصري أو العربي المتمصر مثلا ؛ والسلوك العملي للانسان خاضع لطبائعه النفسية ونوع تفكيره

وغير هذا من الحوادث كثير . فاذا ذهب من يريد الاسلام عن اقتناع لا عن محاولة وإكراه إلى قنصلية مصرية في الخارج ليسجل إسلامه فيها كهيئة رسمية تمثل أمة إسلامية تحتل المكان الأول بين أمم العالم الاسلامي لم يصل إلى غايته ، لأن نص القانون المصري يحرم ذلك تجنباً لإشكال دولي بينما يبيح أعمال التبشير الإكراهية في مصر المسلمة التي يقول عنها الأستاذ المراغي إنها سرقة أرواح واغتصاب نفوس عملاً بحرية الأديان . ولكنه النص القانوني

بجانب هذه الظاهرة : ظاهرة التمسك بالنص القانوني التي هي إحدى ظواهر عصر القرون الوسطى ، نجد ظاهرة أخرى من ظواهر العصر الحاضر وهي الظاهرة البرلمانية التي لا تبيح استبداد الفرد أو الطائفة الارستقراطية بالحكم . ولكن بالرغم من وجود هذا النظام الشكلي فان أهم مكونات طابع العصر الحاضر لا يجدها الباحث إذا فتش عنها في مصر الحديثة

فالسياسة العملية السائدة اليوم في مصر ليست سياسة الواقع ومراعاة المصالح الوطني ؛ وغاية التعليم ليست قومية وطنية بل دولية بكل معانيها ، إذ أعز أماني مصر الحديثة خدمة « الانسانية » والعمل على تلاشي الفوارق الطبيعية قبل تكوين أمة مصرية يشعر كل فرد من أفرادها بأن عليه واجباً نحو نفسه ونحو وطنه . كما أن النظرية الخلقية التي تلقى استحساناً عند الطبقة الحاكمة والتي تشبعت بها نفوسهم هي تأييد السلام العالمي الموهوم ، والعمل لقضية السلام ، والافتخار بالاشتراك في جمعية المحافظة على السلام الدولية التي قضى عليها بالموت منذ خلقت

فأنا لا أدري إذا كانت مصر تعيش في القرون الوسطى لهذا المظهر السائد اليوم : مظهر التمسك بالنصوص القانونية ولو كان فيه التضحية بالمصالح الحيوية وعدم تحقيق معنى العدالة . ولكن المظهر البرلماني يحول دون الحكم بذلك ، لأن مظهر السلطة في ذلك الوقت كان استبدادياً قاصراً على الطبقة المختارة من الله

أم أنها تعيش في العصر الحاضر لوجود هذا المظهر الشعبي ؟ ولكن سياستها ليست سياسة الواقع ومراعاة المصالح القومية كما أن أسلوبها في التعليم هو الأسلوب الدولي ، وقاعدتها الخلقية ليست إقرار مبدأ تنازع البقاء

أم أنها تعيش في كلا العصرين ؟ ولكن محال على أمة فتية رشيدة تسير في طريق التطور الطبيعي أن تجمع حكومتها بين الأضداد . وإذن لابد أن تكون ظواهر أحد الطابعين خادعة

وأغلب ظني أن مصر لم تدخل بعد في العصر الحاضر صاحب الطابع الوطني ؛ ولكنها تقطع الآن الفترة السابقة له ، وهي فترة مملوءة بالأخطار الجسيمة التي تمس حيوية الشعب ، فترة الحرية الكاذبة التي تطغى على كل ناحية من النواحي العقلية والخلقية وتتجاوز الحدود الطبيعية ، فترة الرغبة في التخلص مما يسمى « قديماً » ـ وخير الوطن في التمسك به ـ والنزوع إلى الجديد المبهم غير المحدود الذي تلوكه الألسن ولا تفهمه عامة الشعب بل وكثير من خواصها ـ وهو لهذا خطر ـ فترة التحرر Liberalismus

فإذا قوي في الأمة شعور التمسك بالوطن وبالقديم ؛ وقوي الشعور بالمحافظة على ما كان للأمة والاعتزاز به في أية ناحية ، كان ذلك ابتداء الحياة في العصر الحاضر

محمد البرهي قرقر
دكتور في الفلسفة وعلم النفس
وعضو بعثة الأستاذ محمد عبده